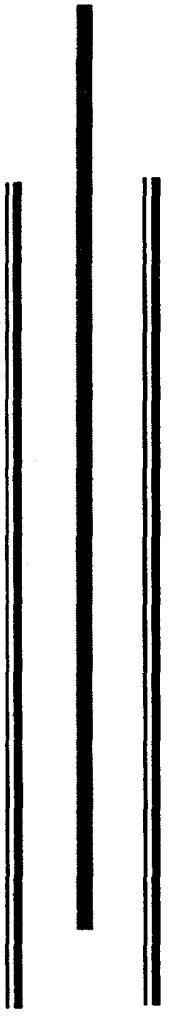

إصلاح الاصطلاح

نقد كتاب

تيسير مصطلح الحديث

للدكتور محمود الطحان

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع والنشر محفوظة كافة على الناشر

الطبعة الأولى للكتاب

١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م

الناشر

مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي .

المراسلات باسم : عماد صابر المرسي ص . ب : ١٧٤ بريد الأهرام ، الجيزة.

هاتف : ٣٥٨٦٨٦٠٥ هاتف مصور : ٣٣٧٦٥٣٤٤ محمول : ٠١٠٥٢٥٥١٤٠

إصلاح الاصطلاح

البيلي

نقد كتاب

تيسير مصطلح الحديث

للدكتور محمود الطحان

تأليف

أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد

الناشر

مكتبة التوعية الإسلامية

للتحقيق والنشر والبحث العلمي

هاتف/ ٣٣٧٦٥٢٤٤ - ٣٥٨٦٨٦٠٥

وبعد . . .

فإن كتاب «**تيسير مصطلح الحديث**» للدكتور محمود الطحان من الكتب النافعة، والتي كان لها الأثر الواضح في تيسير هذا العلم الشريف، وتقريبه إلىٰ طلبته المبتدئين في هذه الأزمنة المتأخرة، والتي فترت فيها الهمم، وضعفت فيها العزائم عن مطالعة المطولات، وقراءة المبسوطات.

ناهيك عن حسن ترتيبه، وسلامة أسلوبه، وبعده عن العبارات الغامضة، والألفاظ المستبهمة، وصون مؤلفه له عن الحشو الذي لا طائل منه.

وهذا مما حدا بي شخصيًّا إلى حثِّ طلبة العلم المبتدئين علىٰ قراءته، ومذاكرته، والاستفادة منه، رغم علمي بما فيه من بعض المواضع التي تحتاج إلىٰ زيادة تحرير، ومواضع أخرىٰ هي خطأ محض؛ لكن هذا لا يسلم منه كتاب كتبه إنسان، فقد أبىٰ اللَّه أن يصح إلا كتابه.

ومنذ أكثر من عشر سنوات طلب مني بعض القائمين علىٰ إدارة بعض مساجد القاهرة العامرة، بأن أختار كتابًا مُيَسَّرًا في مصطلح الحديث؛ لأدرِّسه للطلبة المبتدئين في هذا المسجد، فوقع اختياري علىٰ هذا الكتاب، فكنت أشرحه في مجالس في هذا المسجد، وكان يتخلل شرحي بيان بعض الملاحظات علىٰ بعض مسائل الكتاب، إما بالنقد، وإما بالاستدراك والتعقيب.

وهذا مما شجعني علىٰ كتابة ملاحظاتي علىٰ الكتاب وتقييدها في كتاب؛ ليستفيد بها طلبة العلم في كل مكان، فكتبت ما كتبته، لكنني لم أنشط لنشره، ورأيت أنه من الخير أن يبقىٰ هذا النقد بين يدي أزيد فيه

وأنقص ، وأقدم فيه وأؤخر ، وأزيده تحريرًا وتدقيقًا ، حتىٰ إذا ما خرج إلىٰ الناس خرج في صورة جيدة ، أكثر إتقانًا وانتقاءً .

وقد قال العراقي في «الألفية» :

..... واحذر من الإخراج قبل الانتقا

فبقي معي الكتاب تلك المدة الطويلة ، أزيده تحريرًا ، وقد استفدت مما كتبته فيه في بعض كتبي الأخرىٰ التي نشرت ، فبعض المباحث التي تراها في هذه الكتب إنما هي من ثمرات هذا الكتاب .

هذا ؛ وقد سرني أن المؤلف الفاضل الدكتور محمود الطحان لم يأب أن ينتقد الكتاب ، بل إنه - حفظه اللَّه - رجا ذلك وطلبه من أهل العلم ، فجزاه اللَّه خير الجزاء علىٰ نصحه وتجرده للحق .

يقول في مقدمة كتابه (ص : ٧) :

«وإنني إذ أقدم هذا الجهد المتواضع لأبنائنا الطلبة ، أعترف بعجزي ، وتقصيري في إعطاء هذا العلم حقَّه ، ولا أبرئ نفسي من الزلل والخطإ ، فالرجاء ممن يطلع فيه علىٰ زلة أو خطإ أن ينبهني عليه مشكورًا ، لعلي أتداركه ، وأرجو اللَّه تعالىٰ أن ينفع به الطلبة والمشتغلين بالحديث ، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم» .

ولا شك أن هذا مما شجعني علىٰ الإقدام علىٰ هذا العمل ، رغم ما أعلمه عن نفسي من قلة الاطلاع ، وقصر الباع ؛ ولكن ربما أدرك الضَّالع شأوَ الضَّليع ، وعُدَّ في جملة العقلاء المتعاقلُ الرقيعُ !

هذا ، وكتابي هذا ليس كله اعتراضات ، بل منه ما هو كذلك ، ومنه ما هو استدراك لما فاته ولا ينبغي أن يخلو منه كتابه ، ومنه ما هو توضيح وتفصيل لما وقع في كتاب المؤلف مجملًا ، وهو في حاجة إلىٰ تفصيل وتبيين ، فإن كثيرًا من مسائل هذا العلم قد ساء فهم بعض طلبة العلم لها ، بل وفهم بعض الدارسين والباحثين ، وسبب ذلك في الأعم الأغلب ، أن هذه المسائل وقعت في كتب المصطلح مجملة غير مفصلة ، ففهم منها البعض خلاف ما قصده علماء المصطلح منها ، فكان لزامًا عليَّ بيان ذلك وشرحه ، حتىٰ تعود الأمور إلىٰ نصابها ، ويقف الطالب علىٰ أخطاء الآراء وصوابها .

وليس اشتمال كتابي هذا علىٰ هذا النوع من التعليقات ، والتي هي لا تعدُّ تعقُّبًا بقدر ما هي توضيح وشرح وبيان ؛ بمنافٍ لوصفي للكتاب بـ« النقد » ، وإن كان قد اشتهر عند الناس أن معنىٰ النقد والانتقاد هو الذم والطعن .

فإن هذا المشهور ليس كذلك ، وإنما النقد هو التمييز وكشف خوافي الشيءِ ، وتعرُّف الجيد والرديء ، فقد تنقد الشيءَ فتقول : هو حسن ، وقد تنقده فتقول : هو رديء ، وقد تقول بعد النقد : إن فيه ما يصلح وما لا يصلح .

وفوائد النقد كثيرة ، أهمها : حمل الكاتبين علىٰ التحري ، والإجادة ، ومحاسبة أنفسهم علىٰ ما يكتبون ، وذلك مدعاةُ الكمال ، وإن كان الكمال بعيد المنال ، لكن الجيد ما قلَّ فيه الخطأ ، وغيره بعكسه .

وَمَنْ ذَا الَّذِي تُرْضَىٰ سَجَايَاهُ كُلُّهَا كَفَىٰ المَرْءَ نُبْلًا أَنْ تُعَدَّ مَعَايِبُهْ

والذين يقولون في آراء الناس وأقوالهم : هذا خطأ وهذا صواب ، قد كتب اللَّهُ - سبحانه وتعالىٰ - عليهم أن ينظروا بالتي هي أحسن لقول الناس في آرائهم ، ولا أرىٰ المؤلف الفاضل إلا من أهل العدل ، من أجل ذلك أطمع أن ينظر إلىٰ قولي ونقدي لكتابه بالتي هي أحسن ، وأسال اللَّه تعالىٰ لي وله التوفيق والسداد في القول والعمل ، إنه سبحانه وتعالىٰ نعم المولىٰ ونعم النصير .

وبهذه المناسبة ، أحث إخواني الباحثين في الحديث وعلومه علىٰ بذل بعض أوقاتهم في النقد البناء لما كتب من قِبَل غيرهم ؛ لما في ذلك من إثراء المادة العلمية ، وتحرير القضايا الأصولية ، والمسائل الفرعية .

وليس هذا خاصًّا بما كتبه الباحثون المعاصرون ، بل كثير مما كتبه العلماء القدامىٰ في حاجة إلىٰ مزيد تحرير ؛ وإن كان ما يحتاج إلىٰ تحرير مما كتبه بعض القدامىٰ قد نال قسطًا من « النقد » من قِبَل من سبقنا من أهل العلم بما يجعل النظر فيه أيسر بكثير مما كتبه بعض المعاصرين مما هو في حاجة إلىٰ « نقد » ومزيد تحرير ، إذ لم يَنَلْ - بَعْدُ - كثير منه القدر الكافي من التحرير والتدقيق .

ومن فضل اللَّه تعالىٰ عليَّ ، أنه قد أعانني - وهو نعم المولىٰ ونعم النصير - علىٰ كتابة كثير من البحوث العلمية المختصة بنقد بعض القضايا أو المسائل الحديثية ، سواء في كتب مستقلة مثل كتابي « النقد البناء لحديث أسماء في كشف الوجه والكفين للنساء » وغيره ، أو في أثناء كتاباتي الأخرىٰ ، أو تعليقًا علىٰ بعض كتب التراث التي قمت بتحقيقها والتعليق عليها ، وذلك فضل اللَّه يؤتيه من يشاء من عباده .

فأسأله - سبحانه وتعالىٰ - أن يعينني علىٰ عمل مزيد من مثل هذه الأعمال النقدية ، التي تكون - بإذنه - تصحيحًا للمسار ، بما يعود بفائدته علىٰ كبار طلبة العلم قبل الصغار .

هذا ؛ ولست أدَّعي لنفسي عصمة من الزَّلَل ، ولا أمنًا من مقارفة الخطإ والخطل ؛ فحق واجب علىٰ مَنْ وقف علىٰ خطإٍ وقعتُ فيه ، أو لحظت عينه بعض ما وهمتُ فيه ، أو أدَّاه اجتهاده ونظره إلىٰ ما فيه مخالفة لي ، أن يبذل لي النصيحة ، مدَّعمة بالحجج القوية ، ومقدَّمة بالطرق المرضيَّة .

وإني - إن شاء اللَّه تعالىٰ - مرحِّب بكل ملاحظة ونقدٍ ، يَصْدُر عن رويَّةٍ ونظرٍ ، وليس عن تعصبٍ وهوًى ، وراجع عن كل خطإٍ وقعت فيه ، في حياتي وبعد مماتي . واللَّه من وراء القصد .

والحمد للَّه أوَّلًا وآخرًا ، ظاهرًا وباطنًا ، والصلاة والسلام علىٰ عبده المصطفىٰ ورسوله المجتبىٰ ، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين ، ومن تابعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين .

وكتبه

العبد الفقير لربه القدير

أبو معاذ

طارق بن عوض الله بن محمد

* * *

وصرح أيضًا الشيخ الأنصاري باسمها في مقدمته علىٰ شرحه لها (١/ ٢).

والسيوطي أيضًا أشار في أوائل «ألفيته» إلىٰ اسمها، فقال:

وهـذه ألـفـيـة تحـكـي الـدرر منظومة ضمنتها علم الأثر

وقال في شرحه لها (١/ ٢٢٣):

«وبعد؛ فإني نظمت في علم الحديث ألفية، سميتها «نظم الدرر في علم الأثر»...».

واللَّه أعلم.

* * *

أَشْهَرُ المُصَنَّفَاتِ في عِلْمِ المُصْطَلَحِ

● قال المؤلف الفاضل (ص: ١٣):

١١- نظم الدرر في علم الأثر:

صنفها زين الدين عبدالرحيم بن الحسين العراقي، المتوفىٰ سنة ٨٠٦هـ، ومشهورة باسم «ألفية العراقي»، نظم فيها «علوم الحديث» لابن الصلاح، وزاد عليه...

● قُلْتُ:

كذا سمَّىٰ «ألفية العراقي» بهذا الاسم: «نظم الدُّرر في علم الأثر» - مقلدًا غيره ممن سبقه إلىٰ ذلك -، وإنما هذا اسم ألفية السيوطي، وأما ألفية العراقي فاسمها «التبصرة والتذكرة».

وقد أشار العراقي في أوائل «ألفيته» إلىٰ اسمها، فقال:

نظمتها تبصرةً للمبتدي تذكرةً للمنتهي والمُسْنِد

وقال الحافظ السخاوي في شرح هذا البيت (١/ ٩):

«وأُشيرَ بـ «التبصرة والتذكرة» إلىٰ لقب هذه المنظومة».

وقال الشيخ الأنصاري أيضًا (١/ ٨):

«وأشار بـ «التبصرة والتذكرة» إلىٰ اسم منظومته».

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إنَّ الحمدَ للَّه تعالىٰ نحمدُهُ، ونستعينُهُ ونستغفرُهُ، ونعوذُ باللَّه تعالىٰ من شرورِ أنفسِنا ومن سيئاتِ أعمالِنا، من يهدِه اللَّه فلا مُضلَّ لهُ، ومن يضللْ فلا هاديَ لهُ، وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللَّهُ وحدهُ لا شريكَ لهُ، وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدهُ ورسولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾.

[آل عمران: ١٠٢]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾.

[النساء: ١]

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أمَّا بعدُ:

فإنَّ خيرَ الكلامِ كلامُ اللَّه تعالىٰ، وخيرَ الهدي هديُ محمدٍ ﷺ، وشرَّ الأمورِ محدثاتُها، وكلَّ محدثةٍ بدعةٌ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٌ، وكلَّ ضلالةٍ في النارِ.

اللَّهمَّ صلِّ علىٰ محمدٍ، وعلىٰ أهلِ بيتِهِ، وعلىٰ أزواجِهِ وذريتِهِ، كما صلَّيتَ علىٰ آل إبراهيمَ، إنَّك حميدٌ مجيدٌ، وبارك علىٰ محمدٍ، وعلىٰ آل محمدٍ، وعلىٰ أزواجِهِ وذريتِهِ، كما باركْتَ علىٰ آل إبراهيم، إنك حميدٌ مجيدٌ.

تَعْرِيفَاتٌ أَوَّلِيَّةٌ

• قال المؤلف الفاضل (ص: ١٥):

١- علم المصطلح:

علم بأصول وقواعد يُعْرَفُ بها أحوالُ السَّنَدِ والمَتْنِ، من حيثُ القبولُ والرَّدُّ.

• قُلْتُ:

عليه في هذا الكلام مؤاخذتان:

الأولىٰ:

الظاهر أن المؤلف الفاضل لا يرىٰ فرقًا بين «علم المصطلح» أو «علم مصطلح الحديث»، وبين «علم الحديث» أو «علم أصول الحديث»؛ ولهذا عرَّف هنا «علم المصطلح» بما يصلح أن يكون تعريفًا لـ «علم الحديث».

والصواب: أن «علم المصطلح» ليس هو «علم الحديث»، وإنما غاية «علم المصطلح» أن يكون جزءًا من «علم الحديث»، أو هو شيء من متعلقاته التي تتعلق به.

وقد ذكر السيوطي في «التدريب» (١/ ٤٠-٤١) عن ابن الأكفاني، أنه ذكر حدَّ «علم الحديث»، وما يتبعه من حقيقة الرِّواية، وشروطها، وأنواعها، وأحكامها، وغير ذلك، ثم قال ابن الأكفاني:

«وما يتعلق بها: هو معرفة اصطلاح أهلها».

والأئمة الذين أطلقوا هذا التعريف، إنما عرفوا به «علمِ الحديث»، لا «علم المصطلح».

فقد نقل السيوطي في «التدريب» (١/ ٣٨) عن الإمام ابن جماعة، أنه قال:

«علم الحديث: علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن».

وكذلك قال الحافظ ابن حجر في «النكت علىٰ ابن الصلاح» (١/ ٢٢٥):

«أولىٰ التعاريف لعلم الحديث: معرفة القواعد التي يتوصل بها إلىٰ معرفة حال الراوي والمرويِّ».

واعتمده السيوطي في «الألفية»، فقال:

علم الحديث: ذو قوانين تُحد يدرىٰ بها أحوال متن وسند

هذا؛ و«المصطلح» - من حيث المعنىٰ -: هو «اتفاق طائفة مخصوصة علىٰ أمر مخصوص».

والنقطة الجوهرية في هذا التعريف، هي الاتفاق بين طائفة معينة علىٰ أمر معين، فإذا كان هذا الأمر هو معنىٰ لفظٍ ما، فإن موضوع الاتفاق هو تخصيص دلالة هذا اللفظ بهذا المعنىٰ، ولكل علم اصطلاحاته علىٰ هذا الاعتبار.

بمعنىٰ أن اللفظ وإن استخدم في علوم مختلفة إلا أن كل علم من هذه العلوم يختص بمعنًى خاص لهذا اللفظ لا يشاركه فيه غيره من العلوم، وإن شاركه في استخدام اللفظ.

وهاهنا قضية مهمة :

فالمصطلحات ألفاظ قد تحمل من المعاني ما تحمله في إطار النشاط اللغوي العام، ولكنها تُفَرَّغ من هذه المعاني حين تستخدم في المجالات العلمية لتعبر عن تلك الدلالات الخاصة التي قد لا يدركها، أو يفهمها - عادةً - إلا المشتغلون بالعلوم التي تستخدم فيها، بحيث إذا أطلقت في هذا المجال لم تعد تدل إلا عليه.

انظر - مثلًا - كلمة «الحديث» إنك تستعملها في حياتك اليومية بمعناها اللغوي حينما تتجاذب مع بعض إخوانك «الحديث» فيحدثونك وتحدثهم، فيتندر بعضكم علىٰ بعض ببعض الأمور القديمة وبعض الأمور «الحديثة».

فمصطلح «الحديث» هنا قد استخدم بمعنىٰ «الكلام» أو بمعنىٰ «الجديد» وهذان المعنيان تمنحهما اللغة لهذا المصطلح.

ولكنك حينما تقرأ بحثًا في علم «الحديث» لا يخطر ببالك كلام ما، ولا أي شيء جديد، بل الذي يتبادر إلىٰ ذهنك هو هذا العلم الخاص بتناول أحاديث رسول اللَّه ﷺ وغيرها من الآثار الموقوفة علىٰ بعض الصحابة أو مَنْ دونهم، والذي مجاله وموضوعه السند والمتن.

وهكذا جُرِّد لفظ «الحديث» من معناه اللغوي العام ليمنح هذا المعنىٰ الاصطلاحي الخاص.

وكذلك، قد يتعدد استخدام المصطلح العلمي في أكثر من مجال من المجالات العلمية، باستخدامه هو نفسه في علوم متعددة، فتتشابه المصطلحات لفظًا بتعدد العلوم التي تستخدم فيها، ولكنها تبقىٰ - برغم

ما بينها من تشابه لفظي - مختلفة الدلالة، حيث تؤدي في كل علم تستخدم فيه معنًى يختص به، لا يختلط بغيره.

انظر - مثلًا - إلىٰ لفظ «الخبر»، إنه يستخدم مصطلحًا في علوم متعددة كالحديث، والنحو، والبلاغة، وهو في كل علم من هذه العلوم يؤدي معنًى دقيقًا لا يؤديه في غيره من العلوم، بحيث إذا استخدم فيه فإنه يؤدي هذا المعنىٰ بصورة تميزه عن غيره.

فأنت، حين تستخدم مصطلح «الخبر» في علم الحديث - مثلًا - لا يخطر ببالك مدلوله في غير الحديث من علوم، وإذا أردت استعماله في النحو لم تعنك دلالته في غير النحو من مجالات.

بل أكثر من ذلك:

فإن بعض المصطلحات قد تتعدد دلالاتها في العلم الواحد، وذلك بتعدد المتلفظين بذلك المصطلح من العلماء المشتركين في العلم الواحد.

انظر - مثلًا - إلىٰ مصطلح «منكر الحديث» عند البخاري، إنه يعني به معنًى غير الذي يعنيه غيره من علماء الحديث، وكذا مصطلح «سكتوا عنه» أو «فيه نظر» عند البخاري أيضًا.

وقد يكون ذلك مرتبطًا باختلاف الزمان، كما هو الحال في بعض المصطلحات التي استخدمها المتقدمون بمعنًى واستخدمها المتأخرون بمعنًى آخر.

انظر - مثلًا - مصطلح «الحسن»، ومصطلح «صدوق»، و«ثقة»، و«الشاذ»، و«المنكر» و«التدليس»، وكل ذلك يعرف من بابه.

أو باختلاف المكان، فتجد بعض المصطلحات يستخدمها أهل بلد معينة بمعنًى خاص قد لا يتفق مع معناها عند الآخرين.

وليس من شكٍّ، أنه واجب علىٰ دارس «علم المصطلح» أن يربط بين دلالة المصطلح وبين قائله إذا كان يعني به معنًى خاصًّا، أو الفترة الزمنية التي استخدم فيها، إذا كان المصطلح قد تغيرت دلالته باختلاف الزمان، أو المكان الذي استخدم فيه، إذا كانت دلالة المصطلح قد اختلفت من مكان إلىٰ مكان.

لأننا إن لم نعتبر ذلك سنجد أنفسنا في هذه الحالة إزاءَ لفظٍ واحدٍ، يستعمل مصطلحًا علميًّا في علم واحد، بيد أن معانيه - في الحقيقة - تختلف من قائل إلىٰ قائل، ومن فترة زمنية إلىٰ فترة زمنية أخرىٰ، ومن مكان إلىٰ مكان.

وإذا نحن أغفلنا هذا الاختلاف وقعنا بالضرورة في أخطاء تكبر أو تصغر بحسب ما للمصطلح ذاته من أهمية منهجية، فإن المصطلح المستخدم للتعبير عن بعض المعاني الأصولية يتسع خطر الخلط فيه بالضرورة عن المصطلح الذي يستعمل في بعض الجوانب التفصيلية أو المسائل الجزئية.

وهكذا لا مناص إزاءَ مثل هذا التغير في معاني المصطلحات من ربط الدلالات الاصطلاحية بهذه الإطارات. واللَّه أعلم.

الثانية:

قول المؤلف الفاضل في هذا التعريف: «... من حيث القبول والرَّدُّ»، قدر زائد علىٰ التعريف.

فأما كون هذا القدر زائدًا على «علم المصطلح»، فهذا يعرف مما سبق.

وأما كونه زائدًا على تعريف «علم الحديث»، فلأمرين:

الأول: أن الذين عرَّفوا «علم الحديث» ممن ذكرنا أقوالهم آنفًا وغيرهم، لم يذكروا هذا القيد في التعريف.

الثاني: أن هناك أصولًا وقواعد يعرف بها أحوال السند والمتن، لا من حيث القبول والرَّدُّ.

والمؤلف الفاضل نفسه أحيانًا ينصُّ على ذلك.

فمن أمثلة ذلك: أن المؤلف عقد فَصلًا مستقلًّا في كتابه (ص: ١٢٦) وسماه: «الخبر المشترك بين المقبول والمردود».

وتكلم في مباحث هذا الفصل عن: «الحديث القدسي»، و«المرفوع»، و«الموقوف»، و«المقطوع».

وهذه الأنواع لا علاقة لها بقبول الحديث أو رده، كما هو معروف، وكما يفهم من عنوان هذا الفصل.

وأيضًا؛ من مباحث هذا العلم: «الحديث المسلسل»، و«الإسناد العالي والإسناد النازل»؛ ومعلومٌ أن هذه مباحث لا تعلق فيها بالمقبول والمردود، وإنما هي صفات للأسانيد سواء منها المقبول والمردود. والله أعلم.

* * *

• **قال المؤلف الفاضل (ص: ١٥):**

٢- موضوعه:

السند والمتن من حيث القبولُ والرَّدُّ.

• **قُلْتُ:**

قوله: «من حيث القبول والرد»، يَرِد عليه ما أوردناه في الفقرة السابقة. واللَّه أعلم.

* * *

• **قال المؤلف الفاضل (ص: ١٥):**

٣- ثمرته:

تمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث.

• **قُلْتُ:**

الأصوب أن يقال:

«تمييز المقبول من المردود من الأخبار».

قال الحافظ ابن حجر في «النزهة» (ص: ١٩):

«في الآحاد «المقبول»، وهو ما يجب العمل به عند الجمهور، وفيها «المردود»، وهو الذي لم يُرَجَّح صدق المُخْبر به...».

وقال السيوطي في «ألفيته»:

..... **والمقصود: أن يعرف المقبول والمردود**

وذلك؛ ليشمل الصحيح غير المعمول به، كالمنسوخ، والمؤلف الفاضل قد عقد مبحثًا في كتابه (ص: ٥٥-٦٠) لـ «تقسيم الخبر المقبول إلىٰ معمول به وغير معمول به»، فتمييز الصحيح المعمول به والصحيح غير المعمول به هو - عند المؤلف الفاضل- من ثمرات هذا العلم، فكان عليه أن يشمله كلامه هنا.

ثم إنَّ اختيار لفظ «الأخبار» بدلًا من لفظ «الأحاديث»؛ ليشمل المرفوعات والموقوفات علىٰ الصحابة أو مَنْ بعدهم.

والمؤلف الفاضل لم يذكر لمصطلح «الحديث» إلا تعريفًا واحدًا، وسيأتي قريبًا، وهو يختص بالمرفوع للنبي ﷺ، بينما ذكر لمصطلح «الخبر» أكثر من معنًى، بما يجعله شاملًا للمرفوع للنبي ﷺ والموقوف علىٰ غيره.

وعلماء الحديث لا يعتنون فقط بتمييز الأحاديث المرفوعة للنبي ﷺ، بل يعتنون أيضًا بتمييز الروايات المنسوبة إلىٰ غيره من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. واللَّه أعلم.

* * *

● **قال المؤلف الفاضل (ص: ١٥):**

٤- الحديث:

ب - اصطلاحًا: ما أضيف إلىٰ النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.